كي مون يدعو دائني العراق الى تخفيضها لمساعدته على الاصلاحات

وفد عراقي برئاسة زيباري يبدأ مفاوضات لمراجعة القرارات الاممية

بغداد/ المدى والوكالات

يبدأ وفد حكومي في حزيران المقبل مفاوضات مع مجلس الامن الدولي بشأن اعادة النظر والغاء قرارات فرضت على البلاد منذ عام الف وتسعمئة وتسعين.

واعلن مصدر مقرب من الحكومة ان وزير الخارجية هوشيار زيباري سيرأس وفدا عراقيا لاجراء مباحثات تتعلق بمراجعة عدد كبير من القرارات تمهيدا لالغائها ابتداء من القرار ستمئة وواحد وستين الذي جاء بعد غزو الكويت.

من جهته دعا الامين العام للامم المتحدة بان كي مون الدول الدائنة للعراق الى تخفيف عبء هذه الديون واصفا الغاء نادي باريس نسبة ٢٠ بالمئة من ديون العراق هذا الاسبوع بأنه انجاز كبير سيساعد الحكومة العراقية على تنفيذ الاصلاحات المطلوبة، فقد رحب كي مون بقرار نادي باريس خلال الاسبوع الحالي بإلغاء ٢٠٪ من الديون العراقية المتبقية، والتي تقدر بسبعة مليارات وثمانمئة مليون دولار في إطار العهد الدولي مع العراق والذي ترأسه كل من الأمم المتحدة والحكومة العراقية. وقال الأمين العام «إن هذا يعد انجازا كبيرا وإقرارا بعزم الحكومة العراقية على تطبيق الإصلاحات اللازمة على الرغم من التحديات الهائلة».

وقد استغل الأمين العام فرصة هذا القرار لدعوة الدول الدائنة من غير الأعضاء في نادي باريس إلى تخفيف عبء الديون العراقية بهدف تسهيل سير البلاد على طريق الازدهار وإعادة اندماجها في الاقتصاد الإقليمي والدولي كما قال بيان صحافي لبعثة الامم المتحدة في العراق .

وبموجب العهد الدولي مع العراق الذي انطلق في أيار عام ٢٠٠٧ فإن على الحكومة العراقية العمل على تلبية الاحتياجات الأساسية وحماية حقوق كل المواطنين وضمان استخدام موارد البلاد على أفضل وجه من أجل المصلحة العامة.

واعلن نادي باريس للدول الدائنة الاثنين الماضي إنه ألغى آخر ٧,٨ مليار دولار أميركي من الديون المترتبة على العراق منذ عهد النظام السابق.

وتعد مجموعة باريس مجموعة غير رسمية تضم مسؤولين ماليين من ١٩ دولة من أغنى دول العالم حيث توفر خدمات مالية مثل اعادة هيكلة الديون وتخفيف الديون والغاء الديون المتعلقة لدول مدينة ودائنيها.

ومن جهته اعتبر البنك المركزي العراقي قرار مجلس الامن الاخير ١٨٥٩ الخاص بتمديد الحماية الدولية على عوائد العراق من صادراته النفطية المودعة في صندوق تنمية العراق خطوة مهمة لاستمرار العمليات المالية ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي الخارجي للبلاد .

من جهته قال البنك في بيان ان القرار سيحمي عوائد العراق من صادراته النفطية المودعة في صندوق التنمية حتى نهاية عام ٢٠٠٩ وسيسهم في استقرار التدفقات النقدية الملازمة عبر الشبكة المالية الدولية .واضاف ان القرار سيتيح للبنك المركزي العراقي كونه مستشار الحكومة العراقية ووكيلها المالي من وضع آليات اخرى متقدمة في إدارة موجودات البلاد الخارجية انسجاماً واحكام المادة الرابعة من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ التي نصت على قيام البنك بالاحتفاظ بجميع الاحتياطيات الرسمية للعراق وغيرها من الارصدة العاملة للحكومة وادارتها وفق افضل الممارسات الدولية.

واشار الى ان القرار سيمكن وعلى نحو واسع وكبير في تعزيز قدرة اندماج العراق في النظام الاقتصادي والمالي الدولي وخلق علاقات شراكة قوية من التكامل الاقليمي الدولي، متوقعا ان عهدا جديدا سيضع العراق على ابواب واسعة من الاستقرار والتعاون الخارجي والدولي . من جانب اخر قرر البنك تخفيض معدل فائدة السياسة النقدية المعتمدة الى ١٤٪ سنويا بدلاً من ١٥٪ ابتداء من الرابع من الشهر المقبل .

واوضح البنك ان التخفيض جاء على خلفية الاتجاه التنازلي الذي أشره الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهر الماضي والذي سجل بموجبه التضخم السنوي الاساس معدلا سنوياً قدره ١٢,٧٪ مقارنة بشهر تشرين الاول الماضي الذي حقق التضخم السنوي الاساس معدلاً قدره ١٣,٦٪ .

واكد العمل على الحفاظ على معدلات مستدامة من النمو المرغوب في الناتج المحلي الاجمالي وإستناداً الى قواعد الاستقرار الاقتصادي وآلياته التي تعتمدها السياسة النقدية في تحفيز النشاط الائتماني المؤازر لمستوى النمو الحقيقي في البلاد، واشار البنك الى ان تخفيض معدل فائدة السياسة النقدية سينعكس على تكييف معدلات فائدة الايداع والاقراض لدى البنك.

انقرة لاتزال مصممة على مقاتلة حزب العمال الكردستاني

انقرة/ ا ف ب

بعد اكثر من عام من بدء عمليات عسكرية عبر الحدود في العراق، لا تزال تركيا مصممة على «تطهير» المنطقة من متمردي حزب العمال الكردستاني الذين لا يزالون متحصنين فيها.

وقال المتحدث باسم الجيش التركي الجنرال متين غوراك للصحافيين «لم يعد شمال العراق معقلا للارهابيين».

واضاف انه بفضل الغارات الجوية فان عناصر حزب العمال الكردستاني «تكبدت خسائر كبيرة» كما ان عدد المتمردين «الفارين» من معسكراتهم في ازدياد.

وتابع «ان وسائلهم اللوجستية تضررت بشكل كبير وسجلت انشقاقات في قيادات» المنظمة وذلك دون ان يقدم حصيلة للخسائر في صفوف عناصر الحزب.

وتشير تقديرات الى فقدانه عدة مئات من المقاتلين.

واكد مصدر حكومي طلب عدم كشف هويته ان انقره تسعى الى «تطهير» مناطق حدودية بين تركيا والعراق من وجود حزب العمال الكردستاني. وقال وفق برانس برس «ليس من الواقعي الحديث عن القضاء عليهم جميعا لكننا نعرف ان هذه الغارات تضرب معنوياتهم بشدة».

وشكلت زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الاربعاء لتركيا مناسبة للبلدين الجارين للتعبير عن رغبتهما في التعاون ضد عناصر حزب العمال الكردستاني الذين يملكون قواعد خلفية في كردستان العراق.

وبحسب انقره يتمركز نحو ثلاثة آلاف عنصر لـpkk في جبال كردستان العراق ويتسللون من هناك الى الاراضي التركية لتنفيذ هجمات.

ومنح البرلمان التركي في تشرين الاول ٢٠٠٧ الحكومة موافقته على تنفيذ عمليات في العراق وبدأت العمليات الجوية بعد شهرين من ذلك ضد مواقع حزب العمال خصوصا في جبال قنديل احد ابرز معاقلهم.

كما نفذ الجيش التركي توغلا بريا لعدة ايام في كردستان العراق في شباط ٢٠٠٨ .

وتعارض الولايات المتحدة تنفيذ عمليات عسكرية تركية واسعة النطاق في المنطقة التي تعد الاهدأ في العراق. غير ان حكومة الولايات المتحدة التي تعتبر تماما مثل الاتحاد الاوروبي حزب العمال الكردستاني منظمة ارهابية، لا يمكنها البقاء مكتوفة الايدي ازاءه.

ففي ٢٠٠٧ تعهدت واشنطن ، بهدف تهدئة تركيا بعد هجمات دامية نفذها عناصر الحزب ضد جنودها، بتوفير معلومات استخباراتية بالاقمار الصناعية حول تحركات عناصر حزب العمال.

غير ان العمليات العسكرية التركية لم تمنع حزب العمال من ان يحتفظ بقدرات مهمة في تركيا والعراق.

ومساء الاربعاء قتل ثلاثة عسكريين واصيب تسعة آخرون بجروح في هجوم في مدينة جزري التركية الصغيرة في جنوب شرق الاناضول الذي تقطنه اغلبية كردية على مشارف الحدود التركية مع العراق وسوريا.

وتساءل النائب الكردي في البرلمان التركي سري سكيك «هل تعتقدون انه بالامكان القضاء على حزب العمال الكردستاني بالغارات مع تواصل المعارك منذ ٣٠ عاما؟».

وقال لوكالة فرانس برس «يجب اولا التوصل الى حل سلمي وسياسي للمشكلة الكردية وحينها سيلقي المتمردون السلاح».

جابر: لا نية للائتلاف في سحب الثقة عن المالكي

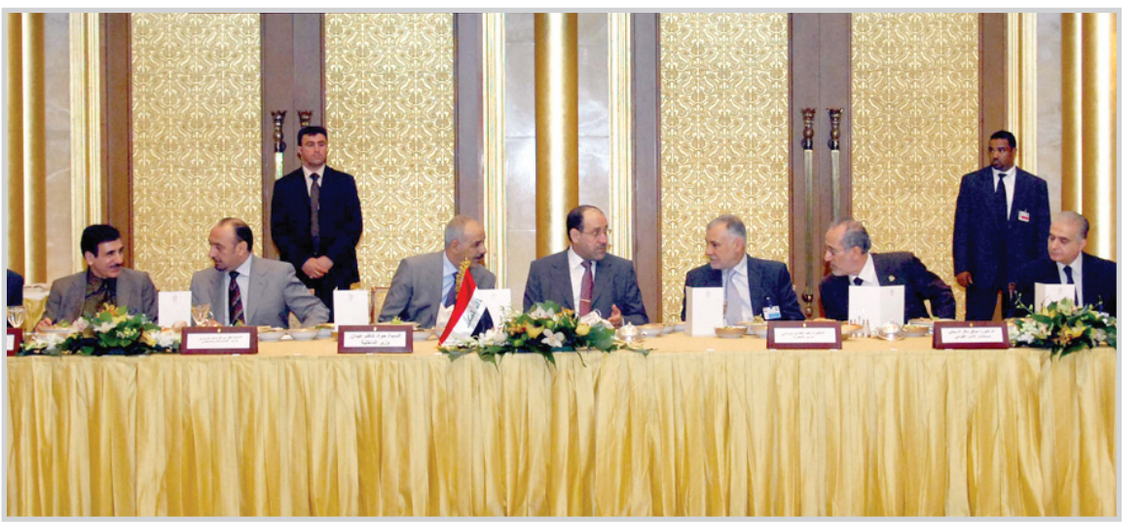

بغداد/ المدى

نفى النائب عن كتلة الائتلاف الموحد عن قائمة «مستقلون» جابر حبيب جابر وجود توجه لدى الكتلة لحجب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي. وأوضح جابر بحسب «راديو سوا» أن الأخبار التي راجت حول هذا الموضوع لا صحة لها، مشيرا إلى أن التصريحات التي أدلى بها رئيس البرلمان المستقيل محمود المشهداني واتهم فيها جهات سياسية بالتآمر من أجل الإطاحة بحكومة المالكي، لا تعدو عن كونها آراء شخصية بعيدة عن الواقع.

وحول مواقف الكتل السياسية الاخرى من حكومة المالكي، قال جابر إن كتلة الائتلاف الموحد لن تتحالف مع أية جهة مهما كانت من أجل حجب الثقة عن الحكومة الحالية التي قال إنها تحظى بإجماع الأطراف السياسية داخل مجلس النواب.

وفي ذات السياق اورد تقرير في صحيفة نيويورك الامريكية تحليلا سياسيا استهلته بالقول إن القلاقل والإضطرابات التي تعتري المسرح السياسي في العراق تجعل منه أقرب إلى كونه دراما شكسبيرية منه إلى ديموقراطية ناشئة. واشار التقرير بهذا الصدد إلى أن التجاذب السياسي يخفي تحته صراعا حادا بين مختلف الفرقاء لتحقيق مكاسب على الأرض في وقت يتراجع فيه النفوذ الأميركي على الساحة مع دنو موعد الإنتخابات المحلية.

واضاف التقرير في تحليله أن الصراع الحقيقي يتعلق بطبيعة الحكم وعما اذا كانت الحكومة المركزية ستتولى الحكم فعليا ام ان سلطاتها ستتراجع لصالح الحكومات المحلية في المحافظات والأقاليم.

الى ذلك قال النائب عمر الكربولي للصحيفة إن المالكي يحتكر عملية إتخاذ القرارات السياسية والأمنية والأقتصادية، مُعددا الأحزاب التي بدأت تنقلب على توجهاته ومنها المجلس الأعلى الإسلامي. ويضيف الكربولي أن القصة ببساطة هي أن المالكي بدأ بالتحول من رئيس وزراء ديمقراطي إلى دكتاتور بحسب ما اوردته الصحيفة.وتنسب الصحيفة إلى سياسيين عراقيين بارزين ودبلوماسيين غربيين قولهم إن اجتماعا عقد قبل نحو اسبوعين وضم زعماء قوى سياسية أساسية في الحكومة لمناقشة قضية المالكي وسبل تأمين أصوات كافية لحجب الثقة عن حكومته. ونقل التقرير عن نائب بارز في كتلة الإئتلاف الموحد إن هناك أصواتا تكفي لإزاحة المالكي، غير أنه أضاف أن المشكلة تكمن في عدم الإتفاق على شخص بديل.

وتمضي الصحيفة الأميركية قائلة إن خصوم المالكي من المجلس الأعلى والتحالف الكردستاني يبدون قلقهم من مجالس الإسناد التي يقولون إن المالكي يشجع على إنشائها في مناطق مختلفة من البلاد لضمان ولاء عشائرها له شخصيا، لأن حزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي، كما يقولون، يفتقد للقاعدة الشعبية في تلك المناطق.

وتختم الصحيفة تحليلها بالإشارة الى ما تصفه بالمشكلة الكبيرة وهي أن ما يعتبره خصوم المالكي من السياسيين خصالا سيئة فيه، هي نفس الخصال التي زادت شعبيته بين شريحة واسعة من العراقيين من شتى الطوائف والأعراق. وهنا يبرز سؤال ملح أيهما أفضل: أن يسعى خصوم المالكي الى الوقوف الى جانبه أم ازاحته؟

يتضمن ست رحلات اسبوعياً

خط بيروت - بغداد - اربيل مطلع 2009

بيروت/ الوكالات

رحب القائم بالاعمال العراقي في لبنان المنهل الصافي بـ«الاتفاق الذي تم بين سلطتي الطيران المدني اللبناني والعراقي الذي حدد الاطر التي ستعمل بها الخطوط الجوية العراقية والشركات اللبنانية لناحية التفاهم على عدد الرحلات والمسافرين ووجهات السفر».

واعلن الصلفي «ان شركة طيران الشرق الاوسط ابلغت السلطات العراقية انها ستبدأ العمل على خط بيروت بغداد في حزيران ٢٠٠٩ معتبرا ان «شركة الطيران العراقية ستعتمد كناقل وطني عراقي وتبدأ العمل الى بيروت في مطلع كانون الثاني المقبل بواسطة طائرات حديثة ومتطورة».

واشار الى ان «الحركة بين لبنان والعراق ستكون واعدة وهذا الخط سيكون فعالا لما يربط البلدين من علاقات مميزة واواصر اخوة» آملا ان «يكون لبنان نقطة الربط والتواصل بين العراق والدول الاخرى في مجال حركة الترانزيت وستكون حركة ناشطة بين مطار بيروت ومطارات بغداد واربيل والنجف وستة مطارات اخرى».

في الاطار ذاته، اعلن الوكيل العام لشركة «نورث ايرلاند» ايلي نخال ان «افتتاح الخط الجوي الجديد بين لبنان وبغداد مطلع العام المقبل ٢٠٠٩ يسير بمعدل ٤ رحلات اسبوعيا الى بغداد ايام الاحد والثلاثاء والخميس والجمعة اضافة الى الرحلتين الاسبوعيتين للشركة الى اربيل يومي الاثنين والجمعة على متن طائرات بوينغ ٧٣٧.

ولفت الى «تأمين الفيزا وحجز الفنادق وتنقلات الركاب من المطار الى الاماكن التي يقصدونها في العراق من خلال حجوزاتهم بواسطة مكاتب الشركات في بيروت»، واعلن «اعتماد سعر موحد لتذكرة السفر من قبل الشركات العاملة على هذا الخط الجوي بقيمة ٧٠٠ دولار اميركي، اي نحو نصف القيمة السابقة» مشيرا الى ان «هناك ثلاث شركات لبنانية تسير رحلات الى العراق هي: «نورث ايرلاند» «بساط الريح» و«وينغز اوف ليبانون».

رئيس مجلس المحافظة: العملية دبرت باسناد خارجي

مقتل واعتقال الفارين من مركز للشرطة في الرمادي

الرمادي/ المدى والوكالات

في الوقت الذي اعلنت فيه شرطة الانبار اعتقال احد الفارين المنتمين الى تنظيم القاعدة من سجن في الرمادي، قال رئيس مجلس محافظة الأنبار ان المعتقلين الفارين فجر الجمعة تلقوا اسنادا من خارج المركز، ولم تكن عملية الفرار دون تنظيم مسبق.

وقال مصدر في قيادة شرطة الانبار ان قوات الشرطة القت القبض على احد السجناء الفارين في حي المعلمين فيما قتل اخر اثر مواجهات مسلحة معهما. واوضح المصدر بحسب (ايبا) امس السبت ان معلومات وردت الى شرطة الانبار تفيد بوجود الفارين الثلاثة في مقبرة بحي الاسكان في مدينة الرمادي. واضاف المصدر ان القوات الامنية قامت على الفور بتطويق المقبرة بقوات امنية كبيرة من الشرطة والجيش، واشتبكت مع الفارين الثلاثة وتمكنت من قتل احدهم والقبض على اخر، فيما لايزال الثالث طليقا.

من جهته أكد رئيس مجلس محافظة الأنبار عبد السلام العاني، أن حادثة فرار المعتقلين من مركز للشرطة في مدينة الرمادي تمت بتخطيط مسبق، مشيرا إلى أن المعتقلين تلقوا إسنادا من مجموعة مسلحة من خارج المركز. أوضح العاني في حديث إذاعي «أن عمليات البحث عن الفارين خلال الحادث ما تزال جارية»، وعزا العاني سبب حجز المعتقلين في مركز الشرطة إلى بطء الإجراءات القضائية المتبعة في المحافظة.

وشدد رئيس مجلس محافظة الأنبار على أن القوات الأمنية في المحافظة قادرة على إدارة الملف الأمني اعتمادا على قدراتها الذاتية برغم وقوع عملية الفرار. هذا وكثفت السلطات الأمنية العراقية في الرمادي عمليات البحث عن المعتقلين الذين فروا في أعقاب اشتباك أدى إلى مصرع ما لا يقل عن ١٣ شخصا من عناصر الشرطة والمعتقلين.

من ناحيتها، نقلت وكالة رويترز عن مسؤول في وزارة الداخلية تأكيده أن ٢٣ معتقلا تمكنوا من الهرب من المركز قبل أن تتمكن القوات الأمنية من إعادة اعتقال ٢٠ منهم، مشيرا إلى أن المعتقلين الثلاثة الذين تمكنوا من الفرار هم من قادة تنظيم القاعدة في الأنبار. وأشار المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه إلى أن عدد القتلى في صفوف عناصر الشرطة بلغ عشرة بينهم آمر المركز المقدم عبد الغني الدليمي.

الى ذلك اعلن اللواء عبد الكريم خلف مدير مركز القيادة الوطنية في وزارة الداخلية السبت مواصلة البحث عن «امراء» تنظيم القاعدة الذين فروا الجمعة من سجن الرمادي. وقال خلف «لا يزال البحث جار عن الفارين في الرمادي»، لكنه لم يعط مزيدا من التفاصيل.

بدوره، قال ضابط في شرطة الفلوجة ان «قوات الامن طوقت حي الضباط ومنطقة الحميرة جنوب المدينة بحثا عن الفارين». واشار المصدر الى ان «هذه المناطق يشتبه ان يكون الفارون توجهوا اليها، كونها من المناطق التي نشط فيها تنظيم القاعدة في السابق». واكد الرائد احمد جواد ان «حظر التجول رفع منذ صباح امس، لكن اجراءات امنية شديدة في حواجز التفتيش».

وكان اللواء طارق الدليمي مدير شرطة محافظة الانبار اعلن الجمعة مقتل ستة من عناصر الشرطة وسبعة من عناصر تنظيم القاعدة خلال محاولة عناصر في القاعدة الفرار من سجن في وسط الرمادي. واكد اللواء ان «ثلاثة اخرين من عناصر القاعدة استطاعوا الفرار». واعلن على اثر الحادث الذي وقع حوالى الساعة الثانية من فجر الجمعة حظر التجول.